مجلس التعاون

الكويت تسجل أعلى قيمة للاستثمار في كردستان العراق

الكويت / متابعات :

سجلت دولة الكويت من بين الدول العربية أعلى قيمة للاستثمار في إقليم كردستان العراق بنحو 1.554 مليار دولار.

وقال المدير العام للدراسات والمعلومات في هيئة استثمار إقليم كردستان حيدر مصطفى في تصريح صحافي إن حجم استثمارات الدول العربية في إقليم كردستان بلغ نحو 2.693 مليار دولار من مجمل الاستثمارات الأجنبية.

وأوضح مصطفى أن أربع دول عربية فقط تستثمر في إقليم كردستان العراق، هي الكويت ولبنان ومصر والأردن، مشيراً إلى أن حجم الاستثمار العربي يبلغ 74 ٪ من مجمل الاستثمارات خلال الفترة من الأول من أغسطس/آب 2008 وحتى 20 يوليو/ تموز الجاري.

وأشار إلى أن لبنان يأتي بعد الكويت بقيمة استثمار تبلغ 759.714 مليون، ثم مصر التي تبلغ قيمة استثماراتها في الإقليم 350 مليون دولار، وأخيراً الأردن بـ 28.899 مليون دولار.

وقال إن «الدول العربية لجأت إلى الاستثمار في إقليم كردستان في وقت مبكر، وقبل بدء استثمارات الدول الأجنبية»، معرباً عن أمله في «ازدياد أعداد المستثمرين وحجم الاستثمارات، وأن يسهموا بشكل أكثر فاعلية في إعمار إقليم كردستان».

وكان رئيس هيئة الاستثمار في حكومة إقليم كردستان هيرش محرم قد أعلن أن «حجم الاستثمارات الأجنبية في كردستان فاق 12 مليار دولار»، وتتوقع حكومة الإقليم أن يزداد حجمها أكثر من ذلك.

وأكد رئيس هيئة الاستثمارات في كردستان أن هناك مناخاً جاذباً للاستثمارات في الإقليم، معرباً عن استعداد حكومته لتقديم كل التسهيلات والضمانات القانونية لحرية الشركات والمستثمرين لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.

أضواء

جميل الذيابي

أزمة المرأة

منذ سنوات والصحافة والمواقع الإلكترونية السعودية تضج بآراء متباينة ومتناقضة حول مواضيع المرأة وكل ما يتعلق بمسائلها وحقوقها وواجباتها، حتى أصبحت بين طرفي شد وجذب.

من الفتاوى الشهيرة التي تخص المرأة والتي تداولها السعوديون وغيرهم في الفترة الأخيرة، فتوى إرضاع الكبير للشيخ عبدا لمحسن العبيكان، والتي لم تستأذن فيها المرأة أو يناقش حقها في رفض هذا الفعل. وقبل تلك الفتوى تحريم تأنيث التعليم الابتدائي، للشيخ عبدا لرحمن البراك. وقبلها تحريم الدكتور محمد النجيمي الاختلاط ثم فتواه بجواز الجلوس مع النساء القواعد من باب ارتكاب «أخف الضررين» على خلفية نزاعه مع الناشطة الكويتية عائشة الرشيد. وقبل ذلك انتشر في أروقة المحاكم الإقرار بزواج القاصر وعدم تقنينه، على رغم وجود فتوى صريحة للشيخ ابن عثيمين في شرعية تقنين عمر الأنثى في الزواج، استشهاداً بأفعال عمر رضي اللّه عنه.

من المؤكد أن في ذلك الحراك والتغيرات الفكرية والجدل واختلاف الآراء حتى وإن بدت «غير مرضية» للبعض، ظاهرة صحية لنشوئها في مجتمع «غض» لم يعرف حتى سنوات قريبة معنى الاختلاف العميق ويفتقد إلى الثقافة الحوارية ولم يجرب الاختلافات الكلامية والإعلامية على نطاق واسع، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني ديناميكية أو غير ديناميكية.

لكن هل استمرار الجدليات والتجاذبات والسير على حبل مشدود أحياناً يخدم مملكة نصف سكانها من جيل الشباب قبل الوصول إلى قرارات حاسمة في مواضيع خلافية حتى وإن رآها البعض كمالية والآخر ضرورية؟!

لا شك في أن أي حراك تعددي الأفكار سيثري المسيرة السعودية بمعرفة جديدة، حتى وإن لم تضف لها الآراء المتصلبة الفاقدة للمرونة واللغة العصرية، وهو ما يستدعي مرافقة هذه التحولات برصد منهجي وسن قوانين واضحة وملزمة لكل الملفات الضرورية التي تمس حياة الناس، مثل تأنيث المحال النسائية وتجاوز جدليات الاختلاط والزج بها في خانة «الخلوة» وتجاوز أي أفكار تحاول العودة بالمجتمع إلى ما يشبه زمن «وأد البنات».

هناك ضرورة للخروج من الجدليات نحو إيجاد حلول وقرارات ترسم خريطة طريق لتعامل مبني على حاجات المرأة أولاً وعدم تعطيل نصف المجتمع بعيداً عن التعلق بالقشور والاستماع إلى أصحاب مبادئ «غامضة» أو رواد تحريم لا يرغبون في التيسير على الناس وفهم متطلبات الزمن الراهن.

قبل فترة قصيرة، رفع بضع نساء، على ما يبدو مدفوعات من متشددين لتسويق أفكار متهالكة ومفككة، لإعاقة الإصلاح الاجتماعي وإيقاف أي مشاريع تنموية تساعد على خلق عمل للمرأة. تلك النسوة هاجمن نائبة وزير التربية والتعليم نورة الفايز ونائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد. اتهمن الفايز بأنها تخدم مخططاً علمانياً يريد الهبوط بعفاف البنات على خلفية السماح للمعلمات بتدريس طلاب الصفوف الأولية، كما هاجمن الحميد على خلفيات تصريحات كشف فيها أن وزارته تلقت تهديدات واتهامات لمنع النساء من العمل في الأسواق.

توجد في السعودية «أزمة» اسمها المرأة، لا يتجاوز فهم فئة معينة لدورها ووجودها حدود السرير ومطبخ المنزل أو خدمة الأبناء، رغم وجود سعوديات بارزات ومتفوقات كعالمات وباحثات وطبيبات وإعلاميات، ليس على المستوى المحلي، بل على المستويين العربي والعالمي.

يتجاذب الحديث عن المرأة ويمسك بتلابيبها طرفان متطارحان فكرياً، ويبقى بينهما طرف وسط وهو «غائب» أو «مغيب» عن تلك الجدليات، ربما لعدم رغبته في الدخول إلى «نافذة» المماحكات والمناكفات الفكرية، وهو طرف غالبيته قابل بما يسن من تشريعات ويتماشى معها من دون أن يعلق عليها.

تنبعث في كل موضوع جديد يخص المرأة روائح أزمة، خصوصاً حينما يتجدد الحديث عن قيادتها السيارة، وتتصاعد الأدخنة عندما يتم النقاش عن مسألة الاختلاط، وبيع المرأة على المرأة ملابسها الداخلية، والمبرر في كل الحالات حتى لا يعرضها خروجها من منزلها لأنياب الذئاب البشرية أو تغريبها.

فمثلاً لماذا التشدد أو التحريم لقيادة المرأة السيارة، على رغم أنه ليس من ثوابت الدين وليس من أصول الملة التي ورد فيها نص قاطع؟!

لماذا لا ينظر إلى قرار كهذا بإيجابية، لكونه سيحل مشكلات أرامل ومطلقات ومعلمات وعائلات ذوات دخل محدود سبق أن تعرضت لمشكلات وابتزاز من سائقين أجانب ويمكن سؤال الشرطة أو المرور عن حجم تلك المشكلات والصعوبات التي تواجهها كثير من العائلات السعودية؟ لماذا الإصرار على عدم الوعي بظروف وحاجات الناس والاستناد على «سد الذرائع» وكأنه لا يوجد في الفقه الإسلامي ما يسمى بفتح الذرائع. أليس من الأفضل أن تذهب المرأة منفردة في سيارتها بدلاً من مرافقة سائق أجنبي لو نظر للأمر بعين العقل والمنطق؟!

ربما يرى البعض في عنوان المقالة ووصف وضع المرأة السعودية بـ«الأزمة»، خطأً، لكنها الحقيقة التي نتجاهل الاعتراف بها، وسنبقى في جدليات ومما حكات وكل طرف يعتقد بأنه يتفوق على الآخر، فيما تبقى المرأة ضحية كل ذلك، ما لم تكن قادرة على التعبير عن نفسها والمطالبة بحقوقها كاملة لا منقوصة.

عن شبكة (التوافق) الإخبارية

عبدا للّه بن زايد يؤكد التزام الإمارات بمساعدة الشعب الأفغاني

أبوظبي / متابعات :

أكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبداللّه بن زايد آل نهيان حرص دولة الإمارات قيادة وحكومة وشعبا على استمرار تقديم المساعدة للشعب الأفغاني بما يدعم الأمن والاستقرار في جمهورية أفغانستان الإسلامية.

وقال الشيخ عبد ا للّه بن زايد أن دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني دأبت على تقديم برامج التنمية التي ساهمت في توفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية إضافة إلى دعم قطاع التعليم من خلال بناء المدارس والجامعات التي أسهمت بشكل مباشر في توفير كوادر أفغانية تخدم مصالح الشعب الأفغاني من خلال مؤسسات الحكومة الأفغانية.

جاء ذلك خلال الكلمة التى القاها وزير خارجية دولة الامارات أمام المؤتمر الدولي للمانحين من اجل افغانستان والذي اختتم اعماله في العاصمة الأفغانية.

واضاف الشيخ عبداللّه بن زايد آل نهيان بأن قطاع الخدمات الصحية حظي باهتمام بالغ من خلال بناء المستشفيات والعيادات في معظم الولايات الأفغانية وتدريب الكوادر الطبية التي أصبحت مؤهلة لإدارة تلك المرافق التي انجزتها دولة الإمارات .

وكان الرئيس الأفغاني حامد كرزاي افتتح المؤتمر بحضور الأمين العام للأمم المتحدة ومشاركة وزراء خارجية وممثلو 60 دولة من الدول المانحة.

الشيخ عبداللّه بن زايد

الأمم المتحدة تشيد بدور الوساطة القطرية بين اريتريا وجيبوتي

نيويورك / متابعات:

أشاد وكيل سكرتير عام الأمم المتحدة للشؤون السياسية لين باسكو بجهود الوساطة التي بذلتها دولة قطر لحل النزاع الحدودي بين اريتريا وجيبوتي لافتا إلى تقديم مساعدة الأمم المتحدة متى ماطلبت.

وقال باسكو في كلمته أمام مجلس الأمن الذي ناقش القضية «أننا نشيد بالخطوات الملموسة التي اتخذتها مؤخرا اريتريا وجيبوتي بشأن مسألة الحدود الى جانب جهود الوساطة النشطة من جانب دولة قطر ومن جانبه فان سكرتير عام الأمم المتحدة يضع الدعم الفني للأمم المتحدة امام الدولتين في حال طلبه».

وكان النزاع اندلع بين البلدين في مارس 2008 بعد نشر اريتريا قوات ومعدات عسكرية في جزيرة (رأس دميرة) على الحدود بين جيبوتي واريتريا.

وقررت اريتريا وجيبوتي في اتفاق وقع في قطر الشهر الماضي تسوية نزاعهما الحدودي من خلال التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض.

وأدى الاتفاق الى تكليف قطر بانشاء آلية من شأنها أن تسهل عملية رسم الحدود بين البلدين من قبل شركة دولية ومراقبة تلك العملية.

ومن جانبها أبلغت قطر الامم المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر سحب قوات البلدين من المنطقة وأنها قد نشرت مراقبين عسكريين هناك في انتظار التسوية النهائية التي وافق عليها الطرفان والتي ستكون نهائية وملزمة.

وقال باسكو «أكدت حكومة قطر لنا أن التعاون بين البلدين والقوات القطرية جيد وأن القوات القطرية ستبقى منتشرة في كل من البلدين (على الحدود) حتى تتم تسوية النزاع بينهما».

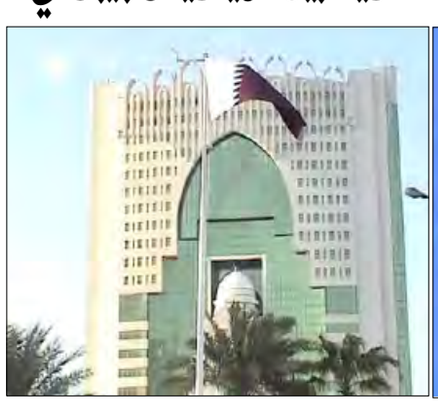

فيما انخفضت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2009

توقعات إيجابية بانتعاش الاستثمارات في العام الحالي في بيئة مستقرة اقتصادياً

دبي / متابعات : عادل خدشي:

شهدت استثمارات الملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط انخفاضاً في العام 2009، حيث جمع مديرو الصناديق الاستثمارية 1.06 مليار دولار أمريكي فقط مقارنة مع الأرقام القياسية التي شهدها العام 2008 التي بلغت 5.4 مليار دولار أمريكي و ذلك وفقاً للتقرير الرابع (استثمارات الملكية الخاصة ورأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط) الذي يصدر سنوياً عن «الجمعية الخليجية لرأس المال الجريء» بالتعاون بين كل من «كيه بي إم جي» و«زاوية». كما تراجعت استثمارات الملكية الخاصة إلى 561 مليون دولار في 2009 من 2.72 مليار دولار في العام 2008. فقد تأثرت استثمارات الملكية الخاصة على الصعيدين الإقليمي والدولي بالبيئة الاستثمارية كنتيجة لاستمرار حالة الركود الاقتصادي التي ألقت بظلالها على قطاع الاستثمار خلال العام المنصرم.

وفي أشارة واضحة إلى انتعاش القطاع و عودة المستثمرين في العام 2010، فقد جمع مديرو صناديق الملكية الخاصة في الشرق الأوسط 1.25 مليار دولار في الفصل الأول من العام 2010، و هو ما يزيد بـ 18 ٪ عن مجموع ما تم جمعه خلال العام 2009.

وأشار التقرير إلى أن صناديق الملكية الخاصة في المنطقة لا تزال تتمتع بأموال كبيرة للاستثمار، و يقَدَر أنه لدى الصناديق الاستثمارية الخاصة ما بين 9 إلى 10 مليارات دولار أمريكي غير المستثمرة رغم أنه من المرجح أن تعفي بعض هذه الصناديق المستثمرين فيها من التزاماتهم المستقبلية.

وفي سياق حديثه حول هذا الموضوع، قال عماد غندور، رئيس لجنة المعلومات في «الجمعية الخليجية لرأس المال الجريء»: "تتجه صناعة الملكية الخاصة إلى نمو على الرغم من النتائج التي شهدها العام 2009. أن التوقعات الخاصة باستثمارات الملكية الخاصة للعام 2010 وما بعده لا تزال تتسم بالإيجابية نظراً لعدم تغير المقومات الاقتصادية لهذه المنطقة، إذ لا تزال تشكل المنطقة أحد ى أبرز قصص النمو والاستقرار الاقتصادي، وهناك فرص استثمارية كبيرة أمام صناديق الملكية الخاصة خلال السنوات القليلة المقبلة".

وعمد مديرو الصناديق الاستثمارية إلى تغيير استراتيجياتهم والتركيز بشكل أكبر على القطاعات التي أظهرت نمواً واستقراراً، والتي كانت بمنأى عن التغيرات التي شهدتها قطاعات الدورة الاقتصادية المختلفة كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والخدمات.

وأشار التقرير إلى أن استثمارات رأس المال الجريء قد حظيت باهتمام كبير في العام 2009، فقد لوحظت زيادة في رؤوس الأموال والأنشطة الاستثمارية مع إغلاق سبعة تعاملات بقيمة 25 مليون دولار أمريكي، وهي زيادة كبيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة.

ومن ناحيته، قال إحسان جواد، الرئيس التنفيذي لـ«زاوية»: "من المشجع جداً أن نرى عودة مستثمري الملكية الخاصة إلى مبادئ الاستثمار الأساسية وضخ الأموال اللازمة في القطاعات الاقتصادية التي لم تحظ بالإهتمام اللازم خلال سنوات الطفرة والازدهار الاقتصادي، فمن المهم جداً الاستثمار في القطاعات التي تخدم وتلبي احتياجات الناس كالرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات من أجل تحقيق الازدهار والرخاء للمنطقة. ومن الأخبار الإيجابية الأخرى التي خلصت إليها نتائج التقرير الأدلة الملموسة على اكتساب استثمارات رأس المال الجريء للزخم المطلوب، ومن هذا المنطلق يمكنني القول إن هذا القطاع قد شهد منعطفاً مهماً خلال العام 2009".

وفي معرض تعليقه على التحسن الذي طرأ على أجواء السوق، قال فيكاس بابريوال، مدير صناديق الثروة السيادية وصناديق الملكية الخاصة لدى «كيه بي إم جي» في الإمارات العربية المتحدة: "لقد شهدنا بشكل لا يدع مجالاً للشك زيادة في أنشطة السوق، فقد عمل المستثمرون خلال الربع الثاني من العام 2010 على الاستثمار بشكل كبير في عدد من القطاعات المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تحسن كبير وسريع في العمليات الاستثمارية مقارنة مع العام 2009 الذي شهد شبه انعدام للصفقات الاستثمارية. ويتوجب علينا الانتظار لنرى إمكانية الحفاظ على هذا التحسن، وبالنظر إلى عدد تعاملات الوسطاء القادمة إلى السوق، فمن المحتمل أن تغذي الفرص الموجودة الإقبال المتزايدة على عمليات الاستحواذ في الوقت الراهن".

ويهدف التقرير الأخير للجمعية الخليجية لرأس المال الجريء الذي حظي بدعم كبير من معهد حوكمة الشركات (حوكمة) و دعم من شركة أبراج كبيتل إلى تشجيع وتحقيق المزيد من الشفافية في سوق استثمارات الملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط، والنظر في العوامل المؤثرة باستثمارات الملكية الخاصة في المنطقة. ويستمد تقرير الجمعية الخليجية لرأس المال الجريء بياناته من خدمة مراقبة استثمارات الملكية الخاصة Private Equity Monitor التي توفرها «زاوية»، والتي تمكن الأعضاء من قياس الطلب على استثمارات الملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقييم أداء الصناديق الاستثمارية بعضها آزاء بعض. وبالنسبة لتقرير الجمعية الخليجية لرأس المال الجريء لهذه السنة، تم تنظيم استبيان إلكتروني في شهر مايو 2010 مع 25 من خبراء استثمارات الملكية الخاصة بمن فيهم كبار الشركاء ومديرو الصناديق الاستثمارية في المنطقة. واستطلع الاستبيان آراءهم مستقبل استثمارات الملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث توقع 72 بالمائة تحسن البيئة الاستثمارية مقارنة مع 50 بالمائة ممن ابدوا تفاؤلاً بهذه الفئة الاستثمارية في العام 2008.

ووفقاً للدكتور ناصر السعيدي، رئيس الشؤون الاقتصادية ومدير العلاقات الخارجية في «سلطة مركز دبي المالي العالمي»، والمدير التنفيذي لمعهد حوكمة الشركات (حوكمة): "تلعب حوكمة الشركات دوراً مهماً في صناعة استثمارات الملكية الخاصة ليس فقط بسبب الأثر الايجابي للحوكمة الرشيدة على تقييم الشركات، بل أيضاً بسبب القدرة المحدودة لصناديق الملكية الخاصة على بيع حصص الملكية في معظم الحالات، وبالتالي التزام هذه الصناديق بالبقاء مع الشركات على المديين المتوسط والطويل، الأمر الذي يزيد اعتماد هذه الشركات على مبادئ الحوكمة الرشيدة. ومع ذلك، وفي ضوء الأزمة المالية الأخيرة التي ترجع بشكل كبير إلى الفشل في تطبيق مبادئ وممارسات الحوكمة، هناك اهتمام متزايد بالاعتماد معايير حوكمة الشركات. و قد أسسنا فريق عمل لمساعدة قطاع الملكية الخاصة في اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة و تطبيقها في الشركات التابعة."

ويقيم التقرير الحالي العوامل والأسباب التي أسهمت في انخفاض استثمارات الملكية الخاصة في العام 2009، ويبحث في مسائل الحوكمة والشفافية في استثمارات الملكية الخاصة في المنطقة، كما يحلل دور الملكية الخاصة في الأسواق الناشئة، والتوقعات الخاصة بالعام 2010. ويشار إلى أن أبراج كابيتال، المجموعة الأكبر لاستثمارات الملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط، هي الراعي الرئيسي للتقرير السنوي لاستثمارات الملكية الخاصة ورأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط.

استمرار نمو الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط

لتحسين أداء المحاكم السعودية .. مزايا مالية للقضاة

الرياض / متابعات :

في خطوة انتظرها القضاة وتوقعوها في ظل الاهتمام الشخصي بأوضاعهم المالية وما يواجهونه من تكاليف المعيشة، رغم ما يفرضه وضع القاضي الوظيفي والاجتماعي والأدبي، تتم الآن صياغة لائحة وظيفية موحدة للقضاة في القضاء العام والقضاء الإداري، تتضمن إضافة مزايا مالية ووظيفية الهدف منها تحسين أوضاع القضاة ومساواتهم بالقضاة في بعض دول العالم، حيث تعمل القوانين في تلك الدول على توفير أفضل وضع معيشي للقضاة.

ولقد تم تحسين أوضاع القضاة في مرات سابقة، ورغم ذلك، فإنها لم تصل إلى الحد الذي يمكن معه المقارنة بأوضاع القضاة في دول مجلس التعاون الخليجي مثلا، حيث يمكن أن تكون المقارنة معقولة لتشابه ظروف المعيشة وتقارب الأوضاع الاجتماعية والمادية. واليوم هناك لائحة تحت الصياغة والتدقيق وسيتم عرضها على الجهات المختصة لتعتمدها أو تطلب إدخال تعديلات عليها مع ترجيح فكرة اعتمادها، لأن صياغتها كانت مشتركة بين مجلسي القضاء في القضاء العام والقضاء الإداري.

إن إجراء مقارنة بين دخل القاضي ودخل من يماثله في الوضع الوظيفي في بعض القطاعات الحكومية، يظهر أن هناك فارقا كبيرا، ليس في الكادر الوظيفي أو المرتب، لكن في المزايا الإضافية التي تحدث الفرق الكبير في الدخل الشهري الإجمالي. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم تتم منذ وقت سابق معالجة الأوضاع المادية للقضاة بما يلائم التغير المتتابع في الأوضاع المعيشية؟ والواقع يعكس أن هذا لم يكن محل اهتمام واضح من القائمين على إدارة شؤون القضاء في القضاء العام والقضاء الإداري رغم أن الاهتمام بكل ما يؤدي إليه من وضع أفضل للقاضي يؤدي حتما إلى أداء أفضل في الأعمال المسندة إلى القضاة.

والواقع أن اهتمام القيادة بأوضاع القضاة تخطى بمراحل اهتمام القائمين على إدارة مرفق القضاء، فقد تبنى ولي الأمر - حفظه اللّه - مشروعا وطنيا ضخما لتحسين مرفق القضاء وإعادة هيكلة المحاكم بشكل عام وإنشاء محاكم استئنافية وعليا ومحاكم متخصصة رغم أن مثل هذه الأفكار التطويرية والتنويرية أيضا يجب أن تنبع من القضاة أنفسهم ومن القائمين على هذا المرفق بالغ الحساسية.

يبدو أنه كان من السائد وجود أفكار تبناها أفراد محدودون أدت إلى جمود طويل تحول مع الزمن إلى علل يعانيها القضاء، ما أدى إلى تدخل الدولة لفرض ما تقتضيه المصلحة العامة وتحريك الموقف نحو ما يتطلبه المستقبل من تبني مشاريع الأنظمة الحديثة وتقنين ما يلائم من القواعد الإجرائية، والأخذ بوسائل التقنية الحديثة والانتقال من فلسفة جامدة لا تمثل ثقافة الأمة إلى رؤية واضحة المعالم، وشفافية في الكيفية التي يعمل بها المرفق القضائي.

وزارة العدل السعودية

إن الاعتراف بأن أوضاع القضاة المادية غير جيدة، أمر مفروغ منه، لذا يتم البحث عن حلول أفضل لنصل إلى الهدف المقصود وهو إغناء القاضي عن التطلع إلى ما هو خارج كسبه المشروع، وفي الوقت نفسه لا بد من الاعتراف بأن مكانة القاضي في الإسلام وكيف تعامل معها المسلمون في السابق هي ما يجري عليه العمل اليوم في كثير من الدول المتقدمة التي تفاخر بنزاهة قضائها واستقلاله وحياديته، بل ذلك السلوك المثالي للقاضي رغم كل ما لديهم من ملهيات ومغريات وانفتاح لا يلام في الوقوع فيها سوى القاضي فقط.

ومع ذلك فإن من العسير جدا استدعاء تلك الرؤية وتطبيقها كما كانت، ليس لاختلاف الظروف الزمنية، لكن لانعدام التهيئة العلمية والذهنية والرقابة الذاتية التي تجعل من القاضي الرقيب الأول على نفسه. ولقد قال أحد الخبراء في ندوة عن أعمال تطوير وإعادة هيكلة القضاء (أعطوهم بكل سخاء وحاسبوهم بكل قسوة) وهي نصيحة في مكانها الصحيح نظريا وعمليا.